تقرير نقاشات وتحليلات الإدارة

نظرة عامة على القطاع

صدر "قانون القطاع" في ١ أغسطس ٢٠٠٤ بهدف تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه ويطبّق هذا القانون على جميع الشركات والهيئات العاملة في قطاع الكهرباء والمياه ومن بينها شركة العنقاء للطاقة.

ومنذ صدور قانون القطاع، تخضع للتنظيم كلٌ من وظائف توليد الكهرباء وتحويلها وتوزيعها والتزويد بها. وقد تم تبني هيكلية سوق قائمة على مبدأ "المتشري الوحيد" (وتعتبر الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه المشتري الرئيسي) ونظام استفادة من دون تمييز لمنح تراخيص أنظمة التحويل والتوزيع. وتأسست شركة واحدة لتحقيق هذه الأهداف وهي الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بالإضافة إلى شركة قابضة واحدة هي شركة الكهرباء القابضة. وتأسست هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بموجب قانون القطاع وتتولى مسؤولية تنظيم قطاع الكهرباء والمياه، وتعتبر هذه الهيئة كياناً يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية.

الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه هي المشتري الوحيد للطاقة والمياه من جميع مشاريع الطاقة المستقلة/مشاريع دولية للطاقة المستقلة في عُمان. وتتولى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه مسؤولية توفّر قدرةٍ إنتاجيةٍ كافيةٍ للطاقة والمياه في أقل كلفة ممكنة لتلبية الطلب المتزايد في عُمان. وتتولى أيضًا عملية التخطيط الطويل الأمد ونشر بيانات سنوية لمدة سبع سنوات تحدّد مشاريع جديدة للطاقة مستقلة/مشاريع دولية للطاقة المستقلة لطرحها في مناقصة تنافسية وتطويرها عبر هيئات القطاع الخاص بغية تلبية المتطلبات المستقبلية من الطاقة والمياه المحلاة في السلطنة. تحدّد المادة ٧٤ من قانون القطاع مهام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ووظيفتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضمان توفّر قدرة توليد وإنتاج تلبي الطلب على الكهرباء في الشبكة الربط الرئيسية (MIS) وشبكة نظام كهرباء صلالة بالتنسيق مع شركة كهرباء المناطق الريفية،
- ضمان توفّر قدرة توليد وإنتاج تلبي الطلب على المياه المحلاة في عُمان،
- تلبية متطلبات القدرات الجديدة على إنتاج وتوليد الكهرباء والمياه المحلاة في عُمان وتصميم مشاريع جديدة وبنائها وتمويلها وامتلاكها وتشغيلها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب،
- أن تكون السعة الإنتاجية والناتج والخدمات المساعدة وجميع السلع والخدمات الأخرى قد تم شراؤها أو الحصول عليها وإدارتها على أساس الشراء الاقتصادي.

وأعلنت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في يناير ٢٠١٤ عزمها اعتماد ترتيبات جديدة لشراء الطاقة والمياه لشبكة الربط الرئيسية. وعلى الرغم من أنها ستحتفظ بدورها كمشترٍ وحيد للكهرباء، يشمل اقتراحها إنشاء "سوق فورية" وإجراءات أكثر مرونة لإبرام اتفاقيات شراء طاقة جديدة أو تمديد الاتفاقيات الراهنة.

نموذج الأعمال

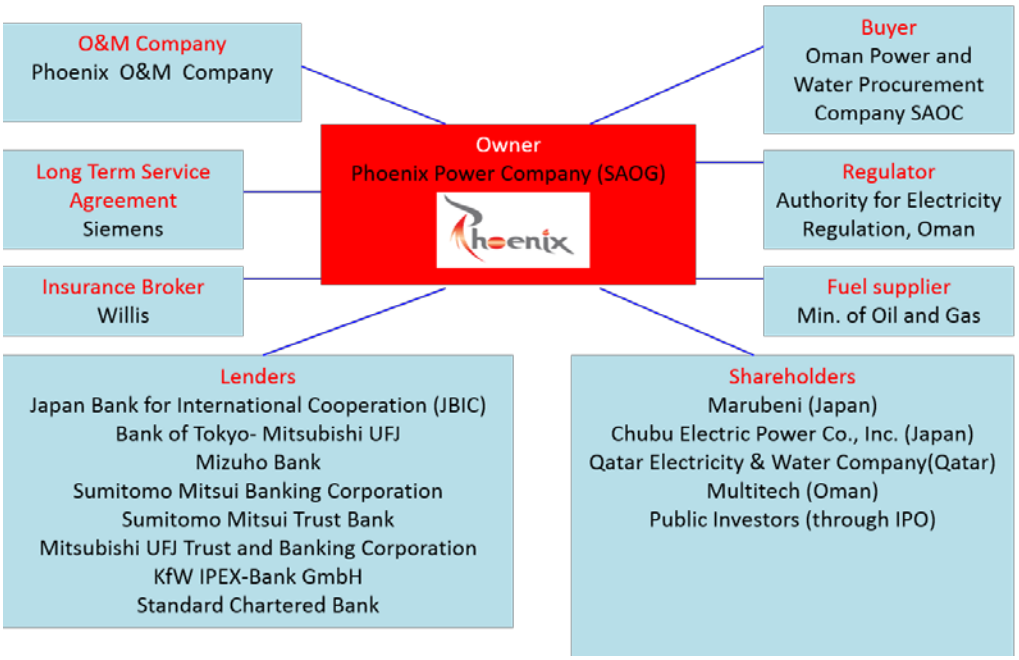

اتفاقية شراء الطاقة

أبرمت العنقاء للطاقة اتفاقية شراء للطاقة لمدّة ١٥ عامًا مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه التي تعدّ المشتري الوحيد، وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٩. ويتعيّن على العنقاء للطاقة بموجب الاتفاقية أن تبيع إنتاجها من الطاقة الكهربائية للشركة العمانية لشراء الكهرباء والمياه حصرًا. في المقابل، سوف تحصل شركة العنقاء للطاقة على رسوم السعة الإنتاجية ورسوم الطاقة الكهربائية ورسوم الوقود من الشركة العمانية لشراء المياه والطاقة. وتغطي رسوم السعة الإنتاجية التكاليف الثابتة (منها خدمة الدَين والعائد على رأس المال)، بينما تغطي رسوم الطاقة الكهربائية التكاليف التشغيلية المتغيّرة لتوليد الطاقة (بما يتضمن تكاليف الوقود). أما رسوم الوقود فهي المبلغ المسدّد لصالح العنقاء للطاقة لتغطية إجمالي الطلب على الوقود اللازم لإنتاج طاقة كهربائية وفقًا لشروط اتفاقية شراء الطاقة.

توفّراتفاقية شراء الطاقة حماية من تقلبات أسعار الغاز والطلب على الطاقة.

اتفاقية بيع الغاز الطبيعي

أبرمت شركة العنقاء للطاقة ووزارة النفط والغاز اتفاقية بيع الغاز الطبيعي التي أرست القواعد التي تبتاع على أساسها الشركة من الوزارة الغاز الطبيعي كمخزون للمعمل. وترتبط مدّة اتفاقية بيع الغاز الطبيعي هذه بمدّة اتفاقية شراء الطاقة، لذا تنتهي صلاحيتها في ٣١ مارس ٢٠٢٩، ويتم تمديدها بما يتطابق مع أي تمديد لاتفاقية شراء الطاقة.

وفقًا لاتفاقية بيع الغاز الطبيعي، يتمّ إمداد الغاز الطبيعي وتوفيره إلى نقطة استلام الغاز في المحطة. ولا يقع على عاتق العنقاء للطاقة أي التزام لدفع أي مبالغ لوزارة النفط والغاز مقابل أي غاز طبيعي تمّ استلامه وقبوله إلى أن تتقاضى الشركة المبلغ المستحق وفق اتفاقية شراء الطاقة من جانب الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.

الترتيبات المالية

أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع اتحاد بنوك دولية ووكالات ائتمان تصدير يبلغ إجمالي قيمتها ٤٥٩ مليون ريال عُماني. تم التحوّط بشأن القرض الرئيسي لشركة العنقاء للطاقة امتثالاً لمتطلبات اتفاقيات التمويل من خلال الدخول في اتفاقيات تبديل أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى تعزيز التنبؤ بالتدفقات النقدية المتاحة للمساهمين.

التشغيل والصيانة

تعتبر المخاطر التقنية متدنية على اعتبار أن المحطة تستخدم تكنولوجيا مجرّبة من مورّدين عالميين معروفين. وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة هي المشغّل والطرف المسؤول عن الصيانة في المحطة بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة المبرمة مع الشركة. بالإضافة إلى ذلك تمّ إبرام عقدٍ طويل الأمد لصيانة توربينات الغاز مع شركة سيمنز التي هي المصنّع الأصلي للمعدّات والتي تعدّ من أفضل الشركات عالميًا في هذا المجال الذي يتطلب مستوى عالٍ من التخصّص.

نقاش حول الأداء التشغيلي والمالي

الإنجازات التشغيلية

راجع قسم "الإنجازات التشغيلية" للأداء التشغيلي في الشركة.

الإنجازات المالية

جميع الأرقام مسجّلة بالريال العُماني		٢٠١٥	٢٠١٤
الإيرادات	١	١٠١,٨٧	٢,٢٧
صافي الربح	٢	٢٨,٧٧	١١,٣١
صافي الربح قبل تكاليف التمويل	٣	٥١,٨٣	١٢,٥٦
إجمالي الأصول	٤	٦٣٦,٢٥	٦٥٤,٨٢
رأس المال (المدفوع)	٥	١٤٦,٢٦	١٤٦,٢٦
مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول)	٦	١٣٧,٢٠	١١٨,١٣
القروض الآجلة٨	٧	٤١٢,٩٧	٤٣٥,٩٤
المتوسط المرجح لعدد الأسهم*	٨	١،٤٦٢,٦٠	١،٠٩٨,٢
العدد الفعلي للأسهم المتداولة*	٩	١،٤٦٢,٦٠	١،٤٦٢,٦٠
توزيعات الأرباح العادية	١٠	٦,٥٩	صفر

المؤشرات المالية الرئيسية		٢٠١٥	٢٠١٤
هامش صافي الربح	١/٢	%٢٨,٢٤	%٤٩٨,٢٤
العائد على رأس المال (المدفوع)	٥/٢	%١٩,٦٧	%٧,٧٣
العائد على رأس المال العامل	(٧+٦)/٣	%٩,٤٢	%٢,٢٧
نسبة الديون لحقوق الملكية	٦ : ٧	٢٤,٩ : ٧٥,١	٢١,٣ : ٧٨,٧
صافي الأصول للسهم الواحد (بيسة)	٨\٦	٩٣,٨	١٠٧,٦
العائدات الأساسية للسهم الواحد (بيسة)	٨\٢	١٩,٦٧	١٠,٣٠
توزيع الأرباح للسهم الواحد (بيسة)	٩\١٠	٤,٥١	صفر

^ باستثناء تكاليف المعاملات غير الخاضعة للإطفاء
* عام ٢٠١٤، بلغت القيمة الإسمية للسهم الواحد ريالاً عُمانيًا واحدًا (١ ريال) لكن اعتمد مبلغ ١٠٠ بيسة لدواعي المقارنة.

تحليل الربح والخسارة

تشكّل السنة ٢٠١٥ العام الكامل الأول لدخول الشركة حيز التشغيل التجاري، فقد بدأت العمل بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٤ لذلك لم تسجّل سوى ٢٢ يومًا من التشغيل في تلك السنة. لذا يتعذر إجراء أي مقارنة ذات قيمة بين أرباح وخسائر السنتين ٢٠١٥ و٢٠١٤. وقد أدرج تحليل موجز في الفقرة أدناه.

سجّل العام ٢٠١٥ عائدات بلغت ١٠١,٨٧ مليون ريال عُماني، أي رقمٍ أعلى من العام ٢٠١٤ حين بلغت العائدات ٢,٢٧ مليون ريال عُماني. أما صافي الأرباح لعام ٢٠١٥ فبلغ ٢٨,٧٧ ميلون ريال عُماني مقارنة مع رقم أقل وهو ١١,٣٠ مليون للعام ٢٠١٤ وذلك يعزى بشكل رئيسي إلى أن العائدات التي كان من الممكن تحقيقها تقتصر على مدّة ٢٢ يومًا فقط في العام ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك بلغت القيمة النقدية للخسائر ٢٣,٥١ مليون ريال عُماني لعام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٢٢,٣٠ مليون ريال للعام ٢٠١٤ بموجب عقد الهندسة والمشتريات والبناء.

تحليل الميزانية العمومية

بلغت قيمة إجمالي أصول الشركة ٦٣٦,٢٥ مليون ريال عُماني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٦٥٤,٨٢ مليون للعام ٢٠١٤، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إهلاك عامٍ كاملٍ مسجّل لتلك السنة.

وبلغت قيمة النقد وما بحكم النقد ٢٠,٥٧ مليون ريال عُماني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥بالمقارنة مع ١٤,٧٤ مليون في التاريخ نفسه من العام ٢٠١٤.

أما مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول) فبلغ ١٣٧,٢٠ مليون ريال عُماني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مسجّلاً انخفاضًا بالمقارنة مع ١١٨,١٣ مليون في التاريخ نفسه من العام ٢٠١٤ بسبب توزيع الأرباح وفق صافي الربح لذلك العام.

يخفّض احتياطي التحويط (صافي الضرائب المؤجلة) حقوق الملكية بقيمة ٤٣,٣٢ ريال عُماني ويعكس ذلك القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة السبع ومبادلات العملات الثلاث كما يظهر بتاريخ الميزانية العمومية ولا يؤثر ذلك على قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

خفّضت القروض الآجلة (بما يشمل الحسابات الجارية وغير الجارية) إلى ٤١٢,٩٧ مليون ريال نتيجة تسديد الدفعات المجدولة بحسب اتفاقيات التمويل.

وتستمر الشركة بتوفير التزامات أصول التقاعد للتمكّن من الإيفاء بالتزاماتها القانونية لإزالة المحطة عند انتهاء مدّة حياتها المفيدة وإعادة الأرض.

توزيع الأرباح

تتبع الشركة سياسة تسديد متساوٍ لتوزيع الأرباح وتخضع لالتزامات الإيفاء بالديون ورأس المال العامل والتكاليف التشغيلية. وقد بلغ توزيع الأرباح في الشركة ٢,٤٩ مليون ريال عُماني لعام ٢٠١٥ (مما يعني ١,٧ بيسة للسهم الواحد) وتم تسديده من الإيرادات المدقّقة غير الموزّعة للعام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

النزاع مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء

احتجزت شركة العنقاء للطاقة خسائر متفق على تعويضها أو تم سداد تعويضات للعنقاء للطاقة قدرها ١٧٩,٧ مليون دولار من قبل مقاول عقد الهندسة والمشتريات والبناء فيما يتعلق بتأخيرات في تحقيق التاريخ المبكر لإنتاج الطاقة عقب التاريخ المبكر لإنتاج الطاقة المجدول (٢٩,٥ مليون دولار) وتحقيق تاريخ التشغيل التجاري عقب تاريخ التشغيل التجاري المجدول (١٥٠,٢ مليون دولار).

طعن مقاول عقد الهندسة والمشتريات والبناء في استحقاق شركة العنقاء للطاقة لهذه القيمة النقدية للخسائر المتفق على تعويضها من قبل.

حيث قدم مقاول عقد الهندسة والمشتريات والبناء حتى تاريخه مطالبتين لشركة العنقاء للطاقة ، ويشمل ذلك:

أ. استرداد كافة الخسائر المتفق على تعويضها فيما يتعلق بالتأخير في إكمال التاريخ المبكر لإنتاج الطاقة (مطالبة الطاقة المبكرة)، بالإضافة إلى تكاليف زائدة و مطالب أخرى،
ب. نسبة محددة من الخسائر المتفق على تعويضها فيما يتعلق بالتأخير في إكمال تاريخ التشغيل التجاري (مطالبة الطاقة النهائية).

وفي كلتا الحالتين ، يزعم مقاول عقد الهندسة والمشتريات والبناء أن التأخيرات المعنية تقع مسؤوليتها على عاتق شركة العنقاء للطاقة.

وخلال العام ٢٠١٥:

١) مطالبة الطاقة المبكرة

تمت تسوية مطالبة الطاقة المبكرة مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء.

٢) مطالبة الطاقة النهائية

وفقاً لعقد مقاول الهندسة والمشتريات والبناء فإن مطالبة الطاقة النهائية تتعلق بأحداث خاصة بشبكة الكهرباء العُمانية والتي إذا كان مقاول عقد الهندسة والمشتريات والبناء على حق، ربما يقع ذلك في نطاق

مسؤولية الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بموجب اتفاقية شراء الطاقة. عليه قام مقاول عقد الهندسة والمشتريات والبناء بممارسة حقه بموجب عقد الهندسة والمشتريات والبناء وطالب شركة العنقاء للطاقة بتقديم مطالبة ضد الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بموجب إتفاقية شراء الطاقة والمياه بما تساوي قيمته مطالبة الطاقة النهائية. لا تزال المناقشات المتعلقة بمطالبة الطاقة النهائية جارية.

التعمين

أصدرت وزارة القوى العاملة مؤخراً القرار الوزاري رقم ٢٤٨ / ٢٠١٤م الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٤ وبات ساريًا بتاريخ نشره، وحدّد النسبة المئوية المستهدفة للتعمين في الشركات الخاصة العاملة في قطاع المياه والكهرباء.

وتُبذل جهود للالتزام بمتطلبات التعمين بالاستناد إلى مقاربة شاملة للموارد البشرية بما يتضمن جذب المواهب اللازمة وتطويرها من خلال التدريب ونقل الخبرات بالإضافة إلى دراسة مقاربة متوازنة للتعويضات والمكافآت وإرساء بيئة عمل إيجابية وثقافة مماثلة.

النظرة

ستتخذ إدارة الشركة كافة الإجراءات المعقولة والحذرة لضمان موثوقية الامتثال بأعلى معايير الصحّة والسلامة والبيئة والجاهزية والحفاظ عليها في كوال عام ٢٠١٦.

وستتزاصل النقاشات والتحليلات المتعلقة بمطالبة الطاقة النهائية مع مقاول الهندسة والمشتريات والبناء.

نظام الرقابة الداخلي

يعي مجلس الإدارة والإدارة نفسها أهمية نظام الرقابة الداخلي. فحتى قبل التحوّل إلى شركة مساهمة عُمانية عامة وكدليل على إدراك الحاجة لتركيز المستمر على الرقابة، عيّنت الشركة مدقّقًا داخليًا متفرّغًا في ديسمبر ٢٠١٣. وتم تطوير خطّة تدقيق داخلي عام ٢٠١٥ وجرى تطبيقها وتقديم توصيات إلى لجنة التدقيق التي تلتقي على أساس فصلي.

وتبدي إدارة الشركة التزامها الكامل بتطبيق التوصيات المتفق عليها في تقارير التدقيق الداخلي.